Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland in Egypt
سفارة سويسرا بمصر

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الأغذية الزراعية و كوفيد ١٩ في مصر:
التكيف والتعافي والتحول
التقييم النوعي السريع
سبتمبر ٢٠٢٠

التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

شكر وعرفان

تم إعداد هذا التقرير في إطار مشروع "النمو الأخضر الشامل في مصر" الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية SDC. ويعد جزءاً من خطة الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي، وبالتالي فهو يهدف إلى المساهمة في جهود الأمم المتحدة لدعم الحكومة المصرية في التخفيف من الأثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) وتسريع عملية التعافي في أعقاب كوفيد ١٩

وتم إعداد هذا التقرير بالتنسيق مع الوكالات الموجودة في مصر والتي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة FAO والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD وبرنامج الغذاء العالمي WFP). وعلاوة على ذلك ، فقد استند إلى الرؤى الثمينة للشركاء والخبراء الرئيسيين على المستوى القومي، متضمنين كل من محمود بسيوني من غرفة الصناعات الغذائية ، وهاني برزي وأشرف السيد من المجلس التصديري للصناعات الغذائية ، وحسين منصور من الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، وهاني حسين من المجلس التصديري للحاصلات الزراعية ، وأحمد العطار من الإدارة المركزية للحجر الزراعي ، وإليزابيث كاليشيان من مركز تحديث الصناعة ، ورأفت عباس من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وشانتال صباغ من البنك الأهلي المصري ، ومحمد نجم من معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية ، وشيرين الحكيم من مجموعة فالكون لأعمال الشحن.

إخلاء المسئولية

هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي من الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة ولا طريقة عرض المادة التي تضمنتها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها أو نظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها. وتستعمل التسميات مثل "متقدمة"، "صناعية" أو نامية لأغراض إحصائية ولا تعبر بالضرورة عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة معينة في عملية التنمية. ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد منظمة اليونيدو. وتعد الآراء والبيانات الإحصائية والتقديرات الواردة في هذه الوثيقة مسئولية مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة اليونيدو أو تأييدها

جدول المحتويات

شكر وعرفان ٢

إخلاء المسئولية ٢

جدول المحتويات ٣

١. قطاع الأغذية الزراعية وكوفيد ١٩ ..... ٤

١-١ النظم الغذائية المركبة ٤

١-٢ قطاع الأغذية الزراعية في مصر وكوفيد ١٩ ..... ٤

٢. المعوقات الرئيسية التي تواجه النظام الغذائي في مصر وتأثير كوفيد ١٩ ..... ٦

٣. تدابير الاستجابة على المدى القريب والمتوسط والطويل ١١

٣-١ استجابة الحكومة المصرية على المدى القريب ١١

٣-٢ التدخلات الموصى بها لتعافي النظام الغذائي في مصر وتحوله ١٢

٣-٢-١ الإمداد والتوريد ١٥

٣-٢-٢ الطلب ١٦

٣-٢-٣ القوى العاملة ١٧

٣-٢-٤ الإنتاج ١٨

٣-٢-٥ التمويل ٢٠

المراجع ٢١

١. قطاع الأغذية الزراعية وكوفيد ١٩

١-١ النظم الغذائية المركبة

يمكن تصور النظم الغذائية بعدة طرق، حيث يؤثر الغذاء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لحياة الناس بطرق معقدة؛ وكحد أدنى، يمكن وصف النظم الغذائية بأنها مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة والعمليات المترابطة لإضافة القيمة والتي تتداول المواد الغذائية من الحقل إلى المائدة: أي الإنتاج الزراعي، والتصنيع الغذائي، والتوزيع، والبيع بالتجزئة، والاستهلاك، والتخلص من المخلفات. وفي حين أننا معتادون في الغالب على تصور هذه المجموعة من العمليات على أنها مباشرة وتتم بشكل تسلسلي، إلا أنه يجب المضي قدماً دون تأخير نحو الانتقال إلى أنظمة الغذاء الدائرية، التي تقوم بإعادة المواد الغذائية على الأقل جزئياً إلى الحقل أو تقوم باستخدامه كمادة أولية للصناعات الأخرى. ويتفاعل النظام الغذائي مع الأنظمة الرئيسية الأخرى (مثل نظام الطاقة، والنظام التجاري، والنظام الصحي، وما إلى ذلك) ويتميز بدرجة عالية من الارتباط والتواصل، مما يجعله نظامًا معقدًا.

الشكل ١ النظم الغذائية
المصدر: رودين، كارستن، ذي اربنيست *The Urbanist* (٢٠١٣). ازرع. تأكل. تصنع سماد عضوي. كرر. العدد ٥٢٣ مايو ٢٠١٣
رابط الموقع: *http://www.spur.org/publications/urbanist-article/2013-05-13/grow-eat-compost-repeat*

من الحقل إلى المائدة، يمثل نظام الغذاء العالمي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي ويقوم بتوظيف مليار شخص، وقد وصل الإمداد العالمي من الغذاء إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا منذ عام ١٩٧٠ وزادت الصادرات الغذائية ستة أضعاف على مدار الثلاثين عامًا الماضية. وكل عام يتم إهدار ثلث جميع المواد الغذائية المنتجة عالميًا، مما يمثل خسارة كبيرة في الأرض والمياه والطاقة (The Economist، ٢٠٢٠، الأمين العام للأمم المتحدة UNSG، ٢٠٢٠)

وكما تؤكد ورقة السياسات التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، "إن جائحة كوفيد ١٩ العالمية تدق ناقوس الخطر بشأن الحاجة الملحة لإعادة التفكير في كيفية إنتاج وتسويق واستهلاك غذائنا والتخلص من المخلفات". وبصفة خاصة يعاني كل من النساء والشباب الريفيين الذين تعتمد سبل عيشهم، في معظم الحالات، على قطاع الأغذية الزراعية فضلاً عن جميع "العمال المشاركين في جمع وتصنيع وتسويق وتوزيع الأغذية، بما في ذلك تجارة الجملة والتجزئة بالإضافة إلى بائعي المواد الغذائية غير الرسميين، من سرعة التأثر بسبب فيروس كوفيد ١٩ والاضطراب في سبل المعيشة" "(الأمين العام للأمم المتحدة UNSG، ٢٠٢٠).

١-٢ قطاع الأغذية الزراعية في مصر وكوفيد ١٩

يساهم نظام الأغذية الزراعية في مصر، بنسبة ٢٤,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي للبلاد وبنسبة ٢٣,٢٪ في القيمة المضافة بالنسبة للعمالة في مصر، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كل من الزراعة والتصنيع الغذائي بالإضافة إلى أنظمة التجارة والمدخلات ذات الصلة. وتتم الغالبية العظمى من أنشطة التصنيع الغذائي في الوجه البحري (٧٨,٣٪ من إجمالي إنتاج الصناعات الغذائية)؛ بينما يلعب صعيد مصر دورًا مهمًا في الزراعة الأولية، حيث يساهم بنسبة ٣٠,٢٪ في إجمالي الناتج الزراعي (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI، ٢٠١٨). وتعد الزراعة مصدراً رئيسياً للأجور والعمل الحر بالنسبة للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية.

وتعد صناعة الأغذية والمشروبات ثاني أكبر الصناعات في مصر من حيث القيمة المضافة للصناعات التحويلية، والأولى من حيث عمالة الصناعات التحويلية، والثالثة من حيث صادرات الصناعات التحويلية. وهناك عجز في الميزان التجاري المصري الوسيط للأغذية والمشروبات

في مصر، مما يشير إلى أن الدولة تقع في المراحل الأخيرة من سلاسل التوريد (أي تجميع المدخلات والمستلزمات المستوردة لإعداد السلع النهائية) كما أنها تقوم باستيراد المنتجات الوسيطة أكثر من تصديرها. وتشكل السلع المصنعة الوسيطة ٤٧,٣٪ (٢٠١٦) من واردات مصر من الأغذية والمشروبات، ويعكس ذلك بشكل ملحوظ الاعتماد بشكل كبير على السلع الوسيطة المستوردة (التي تصل إلى ما يقرب من ٨٠٪ في بعض القطاعات الفرعية مثل الألبان)، بينما تشكل السلع المصنعة الوسيطة ٢٠,٨٪ فقط (٢٠١٦) من صادرات مصر من الأغذية والمشروبات، مما يوضح أن توفير مصر للمدخلات اللازمة لإنتاج الأغذية والمشروبات للاقتصادات الأجنبية يعد محدوداً. (منصة منظمة اليونيدو للتحليلات الصناعية).

وبلا شك تمثل الزراعة والإنتاج الغذائي، إحدى فرص الاستثمار الأكثر جذباً في مصر إلا أنها تفتقر إلى الخدمات. وتساهم في هذه الإمكانات كل من الظروف المناخية والتربة في مصر، جنبًا إلى جنب مع تعدد مواسم الزراعة، وسابقة الأداء التصديري الناجحة الخاصة بالصناعة، وموقعها الجغرافي بالقرب من الدول العربية وأوروبا، والمشاركة العالية في الاتفاقيات التجارية. وعلى الرغم من ذلك، يواجه قطاع الأغذية الزراعية في مصر بعض العراقيل بسبب من أوجه القصور الهيكلية.

وتؤدي أساليب الإنتاج غير المستدامة إلى مزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية التي يتم استنزافها بالفعل (حيث يستهلك القطاع ٨٦٪ من الموارد المائية في مصر)، ومع الافتقار إلى خدمات الدعم، فإنه ينتج عن ذلك خسائر كبيرة بعد الحصاد. ويتسم قطاع التصنيع الغذائي في مصر بعدم التماسك بشكل كبير، فضلاً عن ضعف الروابط بين المنتجين والمصنعين، وزيادة الطابع غير الرسمي فيما بين الموردين والمنتجين الزراعيين، وهيمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسبب عادةً ضعف اقتصاديات الحجم، ويؤدي إلى تصنيع منتجات دون المستوى الأمثل من حيث الجودة والتعبئة والتغليف، مما يؤثر سلبًا على الميزان التجاري وأسعار المنتجات النهائية.

وعلى الرغم من أن مصر تعد واحدة من أكبر منتجي الفاكهة والخضروات في العالم وأكبر مصدر للحمضيات الطازجة في العالم، إلا أن مصر ليست ضمن قائمة أفضل مصنعي الأغذية لأي من هؤلاء. وتقوم مصر بتصنيع أقل من ١٠٪ وفي بعض الحالات أقل من ٥٪ من محاصيلها الطازجة، وهذا أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٢٥-٣٥٪. وعلى سبيل المثال، في حين أن مصر هي خامس أكبر منتج للطماطم في العالم، إلا أنه يتم استخدام ٣٪ فقط في الصناعات الغذائية المصرية. وعلاوة على ذلك، يتم تصدير أقل من ١٪ وتصل الخسائر خلال مراحل الإنتاج واللوجستيات إلى ٢٥-٣٥٪. وهذا يدل على وجود فرص هائلة لتحسين نمو القطاع وإضافة القيمة، شريطة اتخاذ تدابير الدعم المخصصة.

ورغم أن أسواق الغذاء العالمية تبدو قوية وراسخة مع وفرة المخزون، إلا أن الانهيار في الطلب والاضطرابات في العرض والإنتاج والتجارة،[1] والتمويل المحدود، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وضعف البنية التحتية جنبًا إلى جنب مع زيادة مشكلات الحصول على الغذاء بسبب فقدان مصادر الدخل الهامة تشكل تهديدات بشأن قدرة الحكومات في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية على ضمان التوريد الآمن والمستمر للغذاء، وذلك أمر ضروري لاستدامة سبل العيش والأعمال. وبدون الاهتمام المركّز وتدابير الاستجابة المخصصة، يمكن أن تؤدي الآثار المجمعة لفيروس كوفيد ١٩ والركود العالمي الناشئ إلى اضطراب النظم الغذائية. وعلى المدى الطويل، سوف يتم تحسين العرض والطلب، ومع ذلك، ستحدث تغييرات في ديناميكيات السوق وطبيعة العرض والطلب وطبيعة المنافسة (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ج).

ويبحث هذا التقرير ضرورة التخفيف من الآثار السلبية الحالية لفيروس كوفيد ١٩ من أجل ضمان استمرار الإنتاج على المدى القصير، كما أنه من المهم للغاية البدء في التخطيط لإعادة هيكلة السوق والتي قد يتم الانتهاء منها في غضون عام واحد، بالإضافة إلى التركيز على تحقيق النمو في أعقاب الأزمة من أجل دعم تعافي النظام الغذائي في مصر وتحوله على المدى المتوسط والبعيد، مما يجعله أكثر شمولاً واستدامة ومرونة (على النحو المبين في القسم ٣ أدناه) (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ج؛ الأمين العام للأمم المتحدة UNSG، ٢٠٢٠). ويقدم التقرير توصيات ليتم أخذها بعين الاعتبار بواسطة صانعي السياسات ومنظمات دعم الأعمال والهيئات الممثلة للصناعة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

ويستند التحليل المقدم هنا إلى تقييم نوعي سريع للمعوقات الرئيسية في النظام الغذائي في مصر (مع التركيز على التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) والآثار الناجمة عن فيروس كوفيد ١٩، والذي تم إجراؤه من خلال مقابلات شبه منظمة عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى القومي ويعتمد على خبرات منظمة اليونيدو والتي تزيد عن عشر سنوات في دعم قطاع الأغذية الزراعية المصري.

ويتم عرض المعوقات الرئيسية في القسم ٢، بينما ستتم مناقشة التدخلات الموصى بها في القسم ٣.

[1] في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يونيو ٢٠٢٠، توقع صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠) انكماشًا بنسبة -٩,٤٪ في تجارة السلع والخدمات في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٠. وتوقعت منظمة التجارة العالمية، التي تقيس التجارة من حيث متوسط التغير في الصادرات والواردات السلعية (باستثناء الخدمات) تراجعاً يتراوح بين ١٣٪ و٣٢٪.

٢. المعوقات الرئيسية التي تواجه النظام الغذائي في مصر وتأثير كوفيد ١٩

يضاعف فيروس كوفيد ١٩ نقاط الضعف الموجودة مسبقًا في قطاع الأغذية الزراعية في مصر، هذا بالإضافة الي تسببه في ظهور تحديات وفرص جديدة. وعلى الرغم من أن نقاط الضعف الموجودة مسبقًا معروفة جيدًا، إلا أن الفهم الشامل للمشكلات التي تواجهها شركات أعمال الأغذية الزراعية في مصر، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يعد أمرًا بالغ الأهمية من أجل ابتكار تدابير استجابة تتناسب وتتوافق مع خصائص واحتياجات القطاع.

ولقد تم إجراء تقييم نوعي سريع للمعوقات الرئيسية التي تواجه النظام الغذائي في مصر والآثار الناجمة عن فيروس كوفيد ١٩ من خلال مقابلات شبه منظمة مع الأطراف المعنية الرئيسية على المستوى القومي. ويهدف التقييم النوعي السريع إلى التحقق من المجالات التالية والتي تعتبر هامة وحاسمة لضمان أداء وعمل السوق بشكل فعال:

- الإمداد والتوريد: توافر المواد الخام الآمنة ذات الجودة العالية، والسلع الوسيطة (بما في ذلك التعبئة والتغليف)، والمعدات وإمكانية الحصول عليها
- الطلب: الطلب المستدام من قبل المستهلكين والصناعة
- العمالة: توافر القوى العاملة المؤهلة وإمكانية الوصول إليها
- الإنتاج: استمرار الإنتاج والتوريد بشكل متواصل
- التمويل: توافر آليات التمويل المناسبة وإمكانية الحصول عليها

وقد تم تحديد عدد من المعوقات في كل مجال، وتم التركيز بشكل خاص على التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويجب أن يكون أي تحليل أكثر تعمقًا في هذا الصدد مدعومًا ببيانات موثوقة حول تأثير كوفيد ١٩ على أسواق المواد الغذائية حيث تصبح هذه البيانات متاحة في الأسابيع والأشهر القادمة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، ٢٠٢٠أ). ومع ذلك، قد يلزم النظر في الموضوعات التالية.

توريد المدخلات

يعتمد الإنتاج الغذائي على توافر المواد الخام ذات الجودة العالية والآمنة، والسلع الوسيطة (بما في ذلك التعبئة والتغليف)، والمعدات، سواء كانت محلية أو مستوردة. ووفقاً لما ذكر أعلاه، تتسم الصناعات التحويلية الغذائية في مصر بالاعتماد القوي على السلع الوسيطة المستوردة. وفي عام ٢٠١٩، شكلت الواردات الغذائية ٢٤٪ (١٦,٨ مليار دولار أمريكي) من إجمالي واردات مصر من حيث القيمة (٧١,٣ مليار دولار أمريكي) (وذلك بحسب بيانات غرفة الصناعات الغذائية CFI).[٢]

أما فيما يتعلق بالمدخلات المحلية، فإن العائق الرئيسي الذي يواجهه مصنعو الأغذية في مصر هو عدم الاتساق فيما يتعلق بجودة المدخلات. ويرجع ذلك إلى سوء الممارسات الزراعية، وتدني جودة المدخلات ومحدودية توافرها، والافتقار إلى الآلات الزراعية الحديثة، وجهود الإرشاد الزراعي غير الملائمة، وطرق الحصاد غير الجيدة، والافتقار إلى ضمان الجودة ومراقبة الجودة، والمهارات المحدودة، وعدم ملاءمة مرافق البنية التحتية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، إلا أن اعتماد مصر في إنتاج الغذاء على المدخلات المستوردة يعد أمراً ملحوظاً. وحتى بالنسبة للمدخلات المنتجة محليًا، يعتمد مصنعو المواد الغذائية المصريون على المكونات الغذائية والمواد الخام المستوردة (مثل الزيوت والدهون التي تقوم مصر باستيرادها ثم معالجتها)، وكذلك التعبئة (حيث يتم استيراد الراتنجات). ومن ثم يكشف كوفيد ١٩ عن نقاط الضعف وأوجه التأثر. وقد ساعدت وفرة المخزون على تجاوز أزمة كوفيد ١٩ والصمود أمامها. ومع ذلك، فإن الاعتماد على المدخلات المستوردة مثل التعبئة والتغليف والمكونات قد يشكل خطرًا حقيقيًا في سلسلة الإمداد عندما يتعطل تدفقها عبر الحدود.

[٢] المصادر الرئيسية لواردات مصر الغذائية هي إندونيسيا والأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والصين

وللتخفيف من مخاطر الاضطرابات في سلاسل الإمداد، أفادت الهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA)[٣] والإدارة المركزية للحجر الزراعي (CAPQ)[٤] أنه لا يتم ادخار أي جهد لضمان تواجد المفتشين في الموانئ والمطارات والحدود البرية. وبالفعل وقبل تفشي فيروس كوفيد ١٩، تم اتخاذ خطوات ملحوظة نحو نظام أكثر كفاءة وفعالية للرقابة على الأغذية المستوردة كما يتضح من خلال وضع نظام لمراقبة الأغذية المستوردة على أساس المخاطر من قبل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، حيث يتم تحديد أنشطة الرقابة على الأغذية بناءً على درجة خطورتها، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بما في ذلك المبادئ التوجيهية لكل من هيئة الدستور الغذائي Codex ومنظمة الأغذية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية WHO ، بالإضافة إلى وضع حد الفحص ومن ثم الاكتفاء بفحص نسبة ٢٥٪ من الشحنات (الرسائل) عند وصولها بشرط مصاحبتها بشهادات فحص قبل الشحن صادرة عن شركات الفحص المسجلة لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA.[٥] وثمة تطور هام آخر ألا وهو التعاقد مع أطراف ثالثة لتولي أنشطة الفحص. ويعد من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الفعال للتدابير المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، لا زال يوجد بعض التحديات، والتي تتطلب تعزيز قدرات الفحص والتفتيش (من حيث الموارد البشرية وقدراتها)، وتطوير قواعد بيانات الاستيراد، وتعزيز التنسيق بين الوكالات والهيئات ذات الصلة (مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، والإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ والسلطات الجمركية).

وبينما يقر القائمون بتصنيع المواد الغذائية ورابطات الصناعة بأن تنويع الموردين والتطويع المحلي لإنتاج بعض المدخلات التي يتم استيرادها حاليًا يعد أمراً بالغ الأهمية للحد من ضعف القطاع وتأثره بالصدمات الخارجية، إلا أنه من الواضح أن هناك افتقار كبير إلى البيانات والمعلومات حول الكفاءات، والقدرة التنافسية، وجدوى الإنتاج المحلي مقابل الواردات، وظروف السوق وتوجهاته الرئيسية في مصر.

الطلب على المنتجات الطازجة والمصنعة

وبالاتساق مع ما تم مناقشته أعلاه حول الحاجة إلى تأمين الواردات، فإن ضمان سلاسة حركة الصادرات من المنتجات الغذائية الزراعية والمصنعة له أهمية قصوى بالنسبة لعمل وأداء النظم الغذائية العالمية بشكل فعال فضلاً عن الحفاظ على حصص السوق المصرية. وتمثل صادرات الصناعات الغذائية ١٤٪ (١,٨ مليار دولار أمريكي) من إجمالي صادرات مصر من حيث القيمة (بحسب بيانات المجلس التصديري للصناعات الغذائية FEC لعام ٢٠٢٠) لتحتل المرتبة الثالثة بين الصادرات المصرية غير البترولية.[٦] ووفقًا للبيانات المتاحة للربع الأول من عام ٢٠٢٠، فقد انخفضت صادرات المنتجات الزراعية الطازجة بشكل طفيف بنسبة ٨-١٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ (بحسب بيانات المجلس التصديري للحاصلات الزراعية لعام ٢٠٢٠). كما انخفض تصدير المنتجات الغذائية المصنعة بنسبة ٥٪ في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٠، إلا أنه قد سجل نموًا إيجابيًا (٢,٢٪) في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (بحسب بيانات المجلس التصديري للصناعات الغذائية FEC لعام ٢٠٢٠).

أما فيما يتعلق بالسوق المحلية، بينما كان رد فعل المستهلكين في البداية هو شراء السلع الغذائية الأساسية وتخزينها بسبب ذعرهم، إلا أن هذا في الغالب هو رد فعل قصير الأجل. وفي الوقت نفسه، تأثر سلباً طلب المستهلكين على بعض القطاعات الفرعية للتصنيع الغذائي بسبب إغلاق الأكشاك والمدارس والجامعات والمكاتب، والقيود المفروضة على الحركة وحظر التجول الليلي (اعتباراً من نهاية مارس وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٠). وعلى صعيد الأعمال التجارية بين الشركات والأعمال، ونتيجة لخفض الطلب على المواد الغذائية من قبل المطاعم والفنادق بشكل حاد، وتعليق العمرة من قبل المملكة العربية السعودية، شهد كل من المنتجين الزراعيين ومصنعي المواد الغذائية انخفاضًا كبيرًا في الطلب على منتجاتهم، مما أثر سلبًا على أدائهم الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن هذا الانكماش قد يبدو أقل حدة مما شهدته القطاعات الصناعية الأخرى، إلا أن فيروس كوفيد ١٩ يسلط الضوء على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحسين وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية من خلال تقليل وقت وتكاليف التجارة، وكذلك تحديد حصص السوق الجديدة محليا ودوليا على حد سواء. ومع ذلك، وعلى غرار ما تم مناقشته أعلاه، يتم استخدام وتفعيل قدر ضئيل جدا من الذكاء السوقي لتقييم قدرة مصر

---

[٣] تم إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء في مصر NFSA بموجب القانون رقم ١ لعام ٢١٠٧ (وتبع ذلك اللوائح التنفيذية الصادرة في ٢٠١٩) باعتبارها السلطة الموحدة المختصة بالإشراف على سلامة الغذاء (التي كانت تشرف عليها سابقًا ١٧ هيئة ووحدة حكومية مختلفة). وتعد الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA سلطة مستقلة تخضع لمكتب رئيس الوزراء. وتم تكليف الهيئة بحماية صحة المستهلك ومصالحه عن طريق التأكد من أن الغذاء المنتَج، أو المستهلك، أو الموزّع أو المتداول في السوق يحقق أعلى معايير السلامة والصحة. وتعد الهيئة مسئولة عن وضع اللوائح الخاصة بسلامة الغذاء بالنسبة للإنتاج المحلي والاستيراد والتصدير من خلال إجراء الفحص والتفتيش والترخيص وإصدار الشهادات https://www.nfsa.gov.eg
https://tii.unido.org/sites/default/files/publications/TII_FoodSafety_Egypt.pdf
https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Egypt%20Establishment%20of%20the%20National%20Food%20Safety%20Authority_Cairo_Egypt_9-2-2019.pdf

[٤] تخضع الإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ ، لإشراف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، وهي هيئة الحجر الزراعي الوحيدة في مصر. وتعد الهيئة مسئولة عن فحص الصحة النباتية للشحنات المستوردة والمصدرة ويمكنها فرض قيود قانونية على حركة البضائع خلال مراحل سلسلة القيمة لمنع أو تأخير دخول وانتشار الآفات والأمراض النباتية إلى مصر http://www.capq.gov.eg/

[٥] https://www.fas.usda.gov/data/egypt-egypts-national-food-safety-authority-issues-risk-analysis-food-regulations

[٦] تتمثل الوجهات الرئيسية لصادرات مصر الغذائية في المملكة العربية السعودية وليبيا والأردن والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة.

التنافسية وفهم طلب العملاء المتغير وفرص الاستثمار الناشئة. ولقد قام أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم بتسليط الضوء على ضعف الترويج للصادرات الزراعية والغذائية المصرية باعتباره عقبة رئيسية أخرى تعوق نمو الصادرات المصرية.

وبالإضافة إلى ما سبق، تظل المعوقات الرئيسية المرتبطة باعتبارات الجودة والسلامة تشكل تحدياً رئيسيًا لزيادة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية. ورغم تضاؤل عدد حالات رفض الصادرات المصرية، يظل السبب الرئيسي للرفض هو متبقيات مبيدات الآفات والتي تتسبب في عدم أهلية الصادرات المصرية وعدم استيفائها لمتطلبات واشتراطات الصحة والصحة النباتية للشركاء التجاريين، خاصة في الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لتحسين سلامة الغذاء لصادرات مصر، ولا سيما قيام الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA بإعداد "القائمة البيضاء" لمنتجي الأغذية الذين يقومون باستيفاء الخطوط الإرشادية الخاصة بسلامة الغذاء بما يتماشى مع هيئة الدستور الغذائي، تؤتي النتائج المتوقعة مع إزالة دول الخليج القيود التي كانت مفروضة سابقا على الصادرات المصرية.

القوى العاملة

ويعد نقص القوى العاملة المؤهلة إحدى نقاط الضعف التي يعاني منها المنتجون الزراعيون ومصنعو الأغذية المصريون بشكل دائم ومستمر، مما له آثار سلبية مباشرة على إنتاجية وتنافسية النظام الغذائي بأكمله.

ويشكل كوفيد ١٩تحديًا إضافيًا لهذه المشكلة المزمنة لأن نقص العمالة الناجم عن تفشي فيروس كوفيد ١٩ ينتج عنه اضطراب في إنتاج وتصنيع الأغذية، لا سيما الصناعات كثيفة العمالة (مثل المحاصيل عالية القيمة كالفواكه والخضروات واللحوم والأسماك). ويؤدي منع عدد كبير من الموظفين من العمل إلى تقليل الإنتاج والمخرجات.

وقد يؤدي هذا حتى إلى زيادة التكاليف غير المباشرة للشركات، عندما يتعذر على أصحاب العمل استبدال العمالة بسهولة ومن ثم يلجئون إلى تدابير لتعويض العمال وتحفيزهم. وفي خضم تفشي فيروس كوفيد ١٩، أصبح ضمان صحة العمال وسلامتهم، خاصة في الصناعات كثيفة العمالة، أكثر إلحاحًا، ليس فقط لوقاية العمال والتأكد من سلامتهم ولكن أيضًا لاستمرارية العمل نفسه وتوريد الغذاء. وهذا يزيد من أعباء الشركات فيما يتعلق بالنفقات، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قد ترى أن الإجراءات الاحترازية اللازمة لمكان عمل آمن مكلفة وشاقة وتضم كثير من المتطلبات مما قد يخاطر بصحة وسلامة عمالها ومنتجاتها.

وقد دق فيروس كوفيد ١٩ ناقوس الخطر بشأن عدم ملاءمة نظام التعليم المصري والتدريب المهني لتزويد القطاع الخاص بالموظفين المؤهلين، مثل مديري الإنتاج والمشرفين وعلماء الغذاء والفنيين (بما في ذلك العمالة الفنية بالمعامل والمختبرات) ومسؤولي ضمان الجودة والسلامة. ويعد تعزيز التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في مجال الأغذية الزراعية أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بسلامة ونظافة الغذاء التي تعتبر ضرورية للتخفيف من المخاطر المختلفة، وضمان الجودة، والتسويق والمبيعات على المستوى المحلي، والتسويق الدولي، وإدارة قنوات التوزيع الدولية، والتعبئة والتغليف، والبحث والتطوير (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥، مقابلات التقييم النوعي السريع). ويعد الوصول إلى القوى العاملة المؤهلة أمرًا ضروريًا لزيادة كفاءة الإنتاج وإعداد الشركات للتعافي في أعقاب فيروس كوفيد ١٩.

النقل واللوجستيات

يتأثر قطاع الأغذية الزراعية في مصر بالعقبات التي تتعلق باللوجستيات والنقل. وتعد الخدمات والبنية التحتية غير المتكاملة الخاصة بالنقل واللوجستيات عاملاً رئيسياً يعيق توسع قطاع الأغذية الزراعية، من حيث الاستثمار والصادرات. وتعد سلسلة الإمداد الطويلة والمجزأة ، والمستودعات ومخازن التبريد غير الملائمة، وممارسات المناولة غير السليمة، وخدمات النقل غير المتكاملة [٧]، والافتقار إلى البنية التحتية اللوجستية الحديثة مثل: المجمعات اللوجستية ، ومرافق سلسلة التبريد المتكاملة ، والاتصال والربط حتى آخر مرحلة، وتوافر النقل المعد خصيصاً للمنتج، واستخدام واتباع التكنولوجيا (استخدام الباركود (الرمز الشريطي)، وتحديد الهوية عن طريق موجات الراديو) من العوائق الرئيسية التي تواجه تشغيل وتفعيل النظام الغذائي في مصر بشكل سليم (اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية FICCI ، ٢٠١٠). وتعد جائحة كوفيد ١٩ فرصة لتحديد عوائق اللوجستيات والنقل ومعالجتها.

وتتسبب القيود على الحركة وحظر التجول في بعض المعوقات التي تتعلق بنقل المواد الغذائية إلى الأسواق. ويؤدي تعطيل مسارات وطرق النقل إلى عرقلة سلاسل الإمداد للأغذية الطازجة بالتحديد، وخاصة بالنسبة للسلع ذات القيمة العالية (الفواكه والخضروات والحليب واللحوم) نظراً لقابليتها للتلف السريع، حيث يتسبب ذلك في إبطاء الخدمات الزراعية، والحصول على المدخلات والمستلزمات، وتسليم البضائع، والتسويق، مما ينتج عنه تراكم المحصول في المزارع. وقد يؤدي هذا إلى تراجع دخل المنتجين، وانخفاض الحوافز لإنتاج السلع المتأثرة، ومن ثم انخفاض

[٧] فيما يتعلق بالنقل الداخلي، فإن معظم الشاحنات التي تنقل الحاويات من / إلى الموانئ مملوكة بوسطة أفراد، في حين أن النسبة المئوية لشركات الشاحنات ضئيلة مع وجود بعض الشركات التي تمتلك أسطول صغير من الشاحنات.

الإيراد وقلة الإنتاج على الأرجح في المستقبل القريب. وقد يؤدي أيضاً تعطيل مسارات وطرق النقل إلى زيادة فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ويكثر فقد وهدر الغذاء بالفعل في جميع مراحل سلاسل الإمداد في مصر، حيث يصل إلى ٢٥-٣٥٪ في بعض الحالات (مثل الطماطم). ويعني فقد الغذاء إهدار الموارد المستخدمة في الإنتاج مثل الأرض والمياه والطاقة.

ولهذه الأسباب، أشاد جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم بقرار الحكومة المصرية، كنتيجة لجهود غرفة الصناعات الغذائية، بإعفاء قطاع الأغذية الزراعية والعاملين فيه ، والمواد الخام ، والتعبئة والتغليف من قيود الحركة وحظر التجول الليلي (اعتبارًا من نهاية مارس حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠) من أجل ضمان استمرار إنتاج المواد الغذائية والتعبئة والتغليف ذات الصلة وعدم انقطاع الإمداد. ومع ذلك، فإن تعليق الحركة الجوية وما ترتب على ذلك من وجود سعة محدودة للشحن الجوي[٨]، ونقص القائمين على تشغيل خدمات النقل (مثل سائقي الشاحنات) ووجود حاويات / مبردات فارغة مع ارتفاع رسوم الشحن، وعمليات الفحص المتزايدة، فضلاً عن تعقيدات وعقبات النقل الأخرى[٩] ، قد أدى إلى وجود تباطؤ عبر مراحل سلاسل الإمداد الغذائي العالمية التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي والغذائي والصادرات في مصر.

الإنتاج

سجل نمو الإنتاج الخاص بالصناعات التحويلية تراجعاً حادًا بنسبة ٦,٠٪ على مستوى العالم في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩، وتراجعاً أقل حدة بنسبة ١,٨٪ في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة باستثناء الصين. ومن المتوقع حدوث تراجع هائل فيما يتعلق بإنتاج الصناعات التحويلية في الفترات المقبلة في الاقتصادات الصناعية وفي معظم البلدان النامية (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠د). وعلى الرغم من أن قطاع الأغذية كان نسبيًا أقل تأثرًا بكوفيد ١٩[١٠]، إلا أن شركات تصنيع المواد الغذائية في مصر كانت تعمل أقل كثيراً من طاقتها.

وعلى الرغم من إعفاء قطاع الأغذية من قيود الحركة وحظر التجول ليلا، إلا أنه قد ورد أن الطاقة الإنتاجية لمصنعي المواد الغذائية قد انخفضت بنسبة ٣٠-٤٠٪، وقد وصلت إلى ٧٠٪ في بعض الحالات، إلى جانب تقلص المبيعات والإيرادات. وكما ذكر سابقًا، مع إغلاق الأكشاك والمدارس والجامعات والمكاتب، وفرض القيود على الحركة وحظر التجول الليلي، وخفض الطلب على المواد الغذائية من قبل المطاعم والفنادق بشكل حاد، وتعليق العمرة من قبل المملكة العربية السعودية، شهد كل من المنتجين الزراعيين ومصنعي المواد الغذائية انخفاضًا كبيرًا في الطلب على منتجاتهم ، مما أثر سلبًا على أدائهم الاقتصادي.

ومرة أخرى، يكشف فيروس كوفيد ١٩ عن العوائق الرئيسية في قطاع الأغذية الزراعية في مصر؛ حيث يتسبب ضعف القدرات الإدارية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعات الغذائية الزراعية في مصر في عرقلة قدرتها على الاستجابة والتكيف مع الأزمات بسبب أوجه القصور في التخطيط الاستراتيجي وتحسين العمليات وإدارة المخاطر والاستعداد للطوارئ. ولا يوجد فهم واضح لسياق السوق وسلاسل القيمة، والفرص والتحديات بالنسبة للنمو الاستراتيجي وتحسين العمليات، وفي أغلب الأحيان لا يتم توثيق العمليات والإجراءات، وعادة لا يوجد سياسات وإجراءات تتعلق بالتخطيط للطوارئ، وتعتمد العمليات والمعاملات التجارية بشكل أساسي على الأنظمة اليدوية. وبسبب كل ذلك، يمكن أن تصبح شركات الأغذية الزراعية، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسهولة خارج المنافسة أو في أسواق منهارة بحيث تكون غير قادرة على التوسع والنمو. وسيؤدي فيروس كوفيد ١٩ إلى تكثيف المنافسة في الداخل والخارج. وفي مثل هذه المنافسة القوية والشديدة، يجب أن تكون الصناعة قادرة على المنافسة قدر الإمكان (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ج).

وتستحق جودة وسلامة الإنتاج الغذائي أن تسترعي الانتباه والاهتمام بشكل مركز. ويعد فيروس كوفيد ١٩ من الأمراض التي تنتقل عن طريق الجهاز التنفسي وليس عن طريق الطعام، ومع ذلك فإن التدابير المتخذة لضمان أمداد وتوريد الغذاء بطريقة آمنة وبشكل مستمر تعد أمراً بالغ الأهمية لاستدامة سبل العيش والشركات والأعمال. وكما ذكر سابقًا، تعد جودة وسلامة الواردات والصادرات الغذائية أمرًا حيويًا لعمل وأداء النظم الغذائية بشكل فعال فضلاً عن الحفاظ على حصص السوق المصرية. ولقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات حاسمة في هذا الصدد في السنوات القليلة الماضية؛ إلا أنه لا يزال هناك بعض الفجوات.

وكما تم الإشارة إليه سابقًا فيما يتعلق بتبسيط أنشطة الرقابة على الأغذية المستوردة، من الضروري تعزيز قدرات الفحص والتفتيش (من حيث الموارد البشرية وقدراتها)، وتطوير قواعد بيانات الاستيراد، وتعزيز التنسيق بين الوكالات والهيئات ذات الصلة (مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA)، والإدارة المركزية للحجر الزراعي (CAPQ) والسلطات الجمركية). وعلاوة على ذلك، في حين أن "القائمة البيضاء" للهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA) تهتم في الغالب بالصادرات، يحظى السوق المحلي باهتمام أقل. وغالبًا ما تحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

[٨] يتم شحن السلع عالية القيمة، والتي تفيد التقارير بأنها تمثل ٢٠٪ من حجم الصادرات المصرية، عن طريق الشحن الجوي (المجلس التصديري للحاصلات الزراعية AEC).

[٩] على سبيل المثال، منعت المملكة العربية السعودية السائقين المصريين والشاحنات المصرية من دخول البلاد للحد من انتشار فيروس كوفيد ١٩. ويتم تصدير معظم المنتجات الزراعية الطازجة في مصر إلى دول الخليج عن طريق البر. كما تم تعليق الخدمات المتعلقة بالشحن عبر الحدود إلى الأردن.

[١٠] بلغ معدل النمو التقديري لإنتاج الصناعات الغذائية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع السابق ٠,٤٪ في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة باستثناء الصين (المتوسط العالمي -٢,٤٪) ومقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠١٩ بلغ معدل النمو ٢,٢٪ في الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة باستثناء الصين (المتوسط العالمي ١,٧٪) (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ د)

عن تبني التغييرات اللازمة لتلبية متطلبات واشتراطات السلامة الخاصة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA)، حيث تعتبرها مكلفة وشاقة وتضم كثير من المتطلبات، وحينما تقوم بالتغييرات، فإنها تتخذ الحد الأدنى من الإجراءات اللازمة للانضمام إلى "القائمة البيضاء" للهيئة. ولا تزال النظافة الصحية الخاصة بالعمال إحدى المشكلات، حيث يعد مستوى الوعي لديهم بشأن الممارسات اللازمة لنظافة وسلامة الغذاء محدوداً للغاية. وسوف يؤدي إنفاذ "القائمة البيضاء" الخاصة بالهيئة بشكل كامل في السوق المحلي من ناحية والطلب القوي من قبل المستهلكين على المنتجات الغذائية الأكثر أمانًا من ناحية أخرى إلى حث الشركات بشكل نهائي لا رجعة فيه – وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – على الاستثمار في امتثالها لمتطلبات واشتراطات السلامة التي تضعها الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA،

وعلى الصعيد التشريعي، يجدر الإشارة إلى أن قانون الغذاء الموحد لا يزال مفقودًا. واستكمالاً للصورة العامة للمعوقات التي تواجه إنتاج الأغذية في مصر، يجدر الإشارة أيضًا إلى أن تطبيق قانون حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة ليس قويًا بشكل كاف (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٩)، مما أدى ، على سبيل المثال ، إلى تثبيط التصنيع التعاقدي فيما بين القائمين بتصنيع المواد الغذائية.

التمويل

تؤثر القدرة الإنتاجية المقيدة ومحدودية الوصول إلى الأسواق على التدفق النقدي والسيولة في أعمال الأغذية الزراعية بسبب دورات التحويل النقدي الممتدة. وقد قامت الحكومة المصرية، شأن العديد من الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم، بالتجاوب مع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩ بشكل سريع من خلال إنفاذ تدابير مالية للتخفيف من قيود السيولة للشركات والمساعدة في تسهيل استمرار الإنتاج، مثل تأجيل مدفوعات الضرائب وتوفير تسهيلات الإقراض (يوجد المزيد من التفاصيل في القسم ٣ أدناه). وتشمل الجهات المستفيدة من تسهيلات الإقراض المدعومة كل من المنتجين الزراعيين والقائمين بتصنيع المواد الغذائية. ومع ذلك، فإن مصنعي المواد الغذائية لم يستفيدوا من تأجيل دفع الضرائب مثل الصناعات الأخرى، مما فرض مزيداً من الضغوط على التدفقات النقدية الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تعد التدابير المؤقتة كافية. ولتجنب تحول مشكلات السيولة المؤقتة إلى مشكلات تتعلق بالقدرة على سداد الديون، ولزيادة إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية والمنتجين الزراعيين على التمويل (الأمين العام للأمم المتحدة UNSG، ٢٠٢٠)، يعد من الأهمية بمكان أن تتوافق أدوات التمويل مع احتياجات وخصائص المنتجين الزراعيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية.

وتؤدي المعوقات التي تواجه جانبي العرض والطلب إلى الحد من حصول المنتجين الزراعيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية على التمويل. وعلى صعيد الطلب، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية والمنتجون الزراعيون صعوبات كبيرة في توفير رأس المال اللازم لبدء أعمالهم والتوسع فيها بسبب الافتقار إلى الضمانات والتاريخ الائتماني (لا سيما للمنتجين الزراعيين الصغار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى)، فضلاً عن نقص الثقافة المالية والمعرفة بإدارة الأعمال والافتقار إلى خطط العمل الملائمة وقلة أو انعدام أنظمة المحاسبة الرسمية. أما على صعيد العرض، فإن عدم توافر المرونة في شروط الإقراض والسداد (اللازمة بشكل خاص في مجال الزراعة)، ومحدودية التوعية والوصول إلى الفئات المستهدفة، هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى الخبرة النوعية في مجال الأغذية الزراعية بين المؤسسات المالية التقليدية، إلى جانب المشكلات المذكورة أعلاه، يؤدي إلى النظر إلى قطاع الأغذية الزراعية باعتباره في أغلب الأحيان من القطاعات عالية المخاطر. وبناء عليه، فإن الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية والمنتجين الزراعيين لا تتوافق بشكل تام مع أدوات التمويل الحالية التي لا تتناسب مع السمات الخاصة للقطاع (مثل دورات الإنتاج الموسمية وخصائص التدفق النقدي وخصائص التخزين والإنتاج والحساسية تجاه مشكلات المناخ وغيرها من المخاطر الخارجية) (البوصلة المالية Fi-compass، ٢٠٢٠)

وكما نوقش في الصفحات السابقة، فإن الافتقار إلى الدعم المالي من شأنه أن يعرقل الاستثمار اللازم لتحسين البنية الأساسية والقدرة الإنتاجية للقطاع، ويعوق تعافي القطاع وقدرته على التحول.

٣. تدابير الاستجابة على المدى القريب والمتوسط والطويل

٣-١استجابة الحكومة المصرية على المدى القريب

منذ نوفمبر ٢٠١٦، تحسن وضع الاقتصاد الكلي في مصر بشكل ملحوظ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الجريئة والضرورية التي نفذتها الحكومة المصرية بدعم من صندوق النقد الدولي IMF. وينعكس ذلك في معدلات النمو المرتفعة (٥,٤٪ في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩)[١١] وانخفاض معدلات البطالة والتضخم المسجلة قبل بدء تفشي فيروس كوفيد ١٩. وقد أدى هذا الأساس القوي إلى تمكين مصر من التعامل مع الأزمة وتداعياتها بشكل فعال. وعلى الرغم من خفض صندوق النقد الدولي لتوقعاته، إلا أنه توقع نموًا اقتصاديًا إيجابيًا لمصر بنسبة ٢ %في ٢٠٢٠ في تناقض صارخ مع المتوسط العالمي البالغ -٤,٩٪.

وتم اتخاذ تدابير مالية مختلفة سريعة من قبل الحكومة المصرية للحد من التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد ١٩. وعلاوة على ذلك، قامت المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية بتوفير تمويل إضافي لمصر لدعم الاستجابة لتفشي فيروس كوفيد ١٩.

وفيما يلي الاستجابات الاقتصادية من قبل الحكومة المصرية الأكثر صلة بالمناقشة الواردة هنا[12].

الجدول ١: الاستجابات الاقتصادية من قبل الحكومة المصرية

على الصعيد المالي
• سياسات التحفيز متمثلة في توفير حزمة مالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه مصري (١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP) للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن كوفيد ١٩. • تم تخفيض تكاليف الطاقة (الغاز الطبيعي والكهرباء) للقطاع الصناعي بأكمله • تم إعفاء القطاعين الصناعي والسياحي من الضرائب العقارية • تم زيادة مدفوعات الدعم بالنسبة للمصدرين
على الصعيد النقدي والمالي الكلي
• تم تخفيض معدل الفائدة التفضيلية من ١٠٪ إلى ٨٪ على القروض المقدمة لقطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتشييد • وافق البنك المركزي على إصدار ضمانات بقيمة ١٠٠ مليار جنيه لتغطية الإقراض بمعدلات تفضيلية بالنسبة للقروض المقدمة في مجال الصناعات التحويلية والزراعة والمقاولات (للشركات كلها بجميع أحجامها) • وافق البنك المركزي على طلب وزارة الزراعة للسماح لصغار المزارعين ومربي الماشية (الألبان والدواجن) بالاستفادة من مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض بسعر فائدة مدعم يبلغ ٥٪ • أطلق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEDA) مبادرة للأعمال والمشروعات الصغيرة، خاصة في القطاعات الصناعية والقطاعات كثيفة العمالة، لتوفير قروض قصيرة الأجل، حدها الأقصى سنة، وحيث يصل الحد الأقصى لهذا القرض الي مليون جنيه، لتأمين السيولة اللازمة لتمويل رأس المال العامل للنفقات التشغيلية حتى تنتهي الأزمة. • منح البنك المركزي المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهلة ستة أشهر لسداد الائتمان • تم الإعلان عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون للأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد، من شأنها التنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه مصري إذا قام العملاء بسداد ٥٠٪. • تم إصدار تعليمات للقائمين بالإقراض متناهي الصغر، أيضًا للنظر في التأخيرات ودراسة كل حالة على حدة، بنسبة تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الأقساط الشهرية للعملاء المتضررين • تم تخفيف اللوائح الصادرة العام الماضي التي تتطلب من البنوك الحصول على معلومات مفصلة عن المقترضين. كما تم الإعلان عن تعليق القوائم السوداء في التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء غير المنتظمين والتنازل عن قضايا المحكمة للعملاء المتعثرين. • تم رفع الحد الأقصى للمدفوعات الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة إلى ٣٠،٠٠٠ جنيه في اليوم و١٠٠،٠٠٠ جنيه في الشهر للأفراد، وإلى ٤٠،٠٠٠ جنيه في اليوم و٢٠٠،٠٠٠ جنيه في الأسبوع للشركات.

[١١] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/371681/-.aspx

[12] متعقب السياسات - صندوق النقد الدولي IMF ؛ استجابات السياسات لكوفيد ١٩، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

٣-٢ التدخلات الموصى بها لتعافي النظام الغذائي في مصر وتحوله

نظرًا لأهميته الاستراتيجية ووجود العوائق الرئيسية الموضحة أعلاه ، فإن قطاع الأغذية الزراعية يستحق أن يحظى باهتمام مركز عند التخطيط للتدخلات للاستجابة للأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كوفيد ١٩ وذلك من أجل اقتناص الفرص في الداخل والخارج.[١٣] وبالإضافة إلى تدابير التخفيف من الصدمات قصيرة الأمد ، يجب أن تتضمن الحزم التحفيزية والإعفاءات تدابير مستهدفة لتمكين النظام الغذائي في مصر من تحقيق بعض التغييرات الهيكلية وإعادة التوجيه، فضلاً عن تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية في مصر من تكييف نماذج أعمالها الحالية مع التغيرات في الأسواق وطبيعة المنافسة والمخاطرة أثناء تحقيق التعافي.

وفي حين أن الحجم الفعلي للانكماش الاقتصادي غير معروف، تشير التقديرات والبيانات الأولى إلى أن التحديات في مواجهة التعافي ستكون هائلة (منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ ب، منظمة اليونيدو، ٢٠٢٠ ج). ويعد التخطيط لإعادة هيكلة السوق على المدى الطويل واستئناف الأعمال أمراً ضرورياً لا يقل أهمية عن التدابير اللازمة للتخفيف من الاضطرابات قصيرة الأجل وذلك من أجل تجنب خروج شركات الأغذية الزراعية في مصر - وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - من المنافسة وتواجدها في أسواق منهارة.

ويناقش هذا القسم التدخلات الموصى بها لدعم التكيف والتعافي والتحول في قطاع الأغذية الزراعية في مصر، مع التركيز بشكل خاص على التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعالج التدخلات الموصى بها العوائق الرئيسية التي تواجه النظام الغذائي في مصر الناتجة عن المشاورات التي أجريت مع المؤسسات الرئيسية في القطاع (القسم ٢) مع الاستناد إلى أكثر من عقد من تجارب منظمة اليونيدو في مصر.

وكما هو موضح أدناه، تشمل التدخلات الموصى بها أنواعًا مختلفة من التدابير والأدوات:

- المعلومات والمشورة، على سبيل المثال تلك التي تتعلق بفرص السوق وتدابير الطوارئ والسلامة والجودة
- الأدوات الاقتصادية، على سبيل المثال تدابير الدعم المالي للحفاظ على السيولة وتخفيف الأعباء المالية على الشركات، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- اللوائح / التشريعات، على سبيل المثال بشأن سلامة الغذاء والاستيراد / التصدير

وهي تتناول أحد المجالات التالية التي تعتبر بالغة الأهمية لضمان عمل السوق:

- الإمداد والتوريد: توافر المواد الخام الآمنة ذات الجودة العالية، والسلع الوسيطة (بما في ذلك التعبئة والتغليف)، والمعدات وإمكانية الحصول عليها
- الطلب: الطلب المستدام من قبل المستهلكين والصناعة
- العمالة: توافر القوى العاملة المؤهلة وإمكانية الوصول إليها
- الإنتاج: استمرار الإنتاج والتوريد بشكل متواصل
- التمويل: توافر آليات التمويل المناسبة وإمكانية الحصول عليها

وتهدف بعض التدخلات الموصى بها، بل معظمها، إلى معالجة نقاط الضعف المتفشية من قبل في قطاع الأغذية الزراعية المصري، ولا سيما تلك التي تؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية، بينما تقوم التدخلات الأخرى بمعالجة المخاطر والتهديدات الناجمة عن كوفيد ١٩. وتدعو بعض التدخلات الموصى بها إلى زيادة التدابير التي تم اعتمادها واتباعها من قبل الحكومة المصرية والتوسع بشأنها لدعم المشروعات في مواجهة الأزمة والصمود أمامها؛ بينما يهدف بعضها إلى مساندة هذه المشروعات ودعم أوجه التعافي باعتبارها إحدى الفرص لتعزيز بعض التغييرات الهيكلية بالغة التأخير في قطاع الأغذية الزراعية في مصر، وتحسين أدائه، وإنتاجيته، وقدرته التنافسية، واستخدام الموارد والتخلص من المخلفات. وسوف تجعل هذه التدخلات الموصى بها نظام الغذاء المصري أكثر شمولاً واستدامة ومرونة. وحتى تحقق هذه التدخلات نجاحاً، فإنها تتطلب تعاونًا وثيقًا بين صانعي السياسات والمؤسسات الداعمة التي تمثل / تحكم قطاع الأغذية الزراعية وشركات القطاع الخاص بناءً على الأمثلة الإيجابية للتعاون التي ظهرت بالفعل خلال أزمة كوفيد ١٩.

[١٣] لقد حثت الأهمية الاستراتيجية لقطاع الأغذية الزراعية بالفعل العديد من البلدان على اعتماد تدابير دعم محددة تستهدف القطاع، مثل الأرجنتين وبلجيكا وكندا وكرواتيا وجمهورية التشيك وإستونيا وليتوانيا وهولندا والبرتغال وسنغافورة وسلوفينيا وإسبانيا وتونس وتركيا (تدابير الدعم المالي بشكل أساسي).

ويتم توجيه التوصيات إلى صانعي السياسات، ومنظمات دعم الأعمال والهيئات التمثيلية للصناعة، والقطاع الخاص، وكذلك المنظمات الدولية، حيث تعمل على توفير الدعم فيما يتعلق بإعداد ووضع التدخلات المؤثرة. وتعد هذه التدخلات الموصى بها إرشادية وليست تفصيلية أو شاملة. ويتطلب تنفيذها تحليلاً معمقاً وتخطيطًا. ويلخص الشكل أدناه القائمة الطويلة للتدخلات الموصى بها لمعالجة جميع المعوقات الرئيسية التي تؤثر على النظام الغذائي في مصر. ويتم وصف كل من التدخلات بشكل تفصيلي في الصفحات التالية

الشكل ٢ القائمة الطويلة للتدخلات الموصى بها

وتمت مناقشة التوصيات ومراجعتها مع أصحاب المصلحة والخبراء المتخصصين الذين تمت مقابلتهم.

واعترافًا بمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية في مصر، ومن ضمن القائمة الطويلة للتدخلات الموصى بها، تم إعداد قائمة قصيرة من التدخلات ذات الأولوية التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المدى القصير (١ سنة - على المدى القصير) وعلى المدى المتوسط (٣ سنوات - على المدى المتوسط). ويتم عرض القائمة المختصرة في الشكل ٣ أدناه. وتهدف التدخلات ذات الأولوية إلى زيادة مرونة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية والاستفادة من قدرتها على الابتكار والتكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة وطبيعة العرض والطلب وطبيعة المنافسة. وتعالج التدخلات التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية والناتجة عن نقاط الضعف الموجودة مسبقًا أو التهديدات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩.[١٤]

الشكل ٣: القائمة المختصرة من التدخلات الموصى بها

ويتم عرض الوصف التفصيلي لكل من التدخلات الموصى بها (القائمة المختصرة والطويلة) في الصفحات التالية.

[١٤] قد تختلف نتائج القائمة المختصرة إذا تم اختيار معايير مختلفة عن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٣-٢-١ الإمداد والتوريد

نوع المعوقات	التدخل الموصى به
اتساق جودة المدخلات المحلية	١. **ضمان الجودة ومراقبة الجودة**: رفع الوعي لدى منتجي الأغذية ، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حول معايير الجودة للمنتجات الغذائية (على سبيل المثال بشأن ممارسات النظافة الصحية ونظام إدارة سلامة الغذاء ومتبقيات مبيدات الآفات والتتبع ، فضلاً عن بعض المعايير المحددة الخاص بمنتجات معينة) وتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالتطبيق العملي لها (انظر أيضًا # ١٨ أدناه) من أجل تشجيع منتجي الأغذية على توفير منتجات عالية الجودة للسوق المحلي ، وزيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية وزيادة تطبيق المعايير الطوعية المعترف بها وتعزيز مرئيتها. وبالنسبة للوائح الإلزامية: تطوير ونشر الخطوط الإرشادية التي تتعلق بالحد الأدنى من المتطلبات على نطاق واسع في القطاع وكذلك تقييم المطابقة تطوير / تعزيز أنظمة ضمان الجودة وآليات مراقبة الجودة بالنسبة للمدخلات والمنتجات، وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS)[١٥] ؛ الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، غرفة الصناعات الغذائية **CFI**
الاعتماد على المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة والتعبئة والتغليف	٢. **الحصول على البيانات والمعلومات والتحليلات الخاصة بالسوق**: الحصول على معلومات السوق (الذكاء التسوقي) وذلك فيما يتعلق بالأسواق المحلية وأسواق التصدير (مثل الأسعار ، والإنتاج ، والمخزون ، والاستيراد / التصدير ، والمستوردين / المصدرين في العالم، والاستهلاك المحلي والعالمي، وتوازن العرض / الطلب) لمساعدة الشركات على التخفيف من عدم اليقين في الأسواق، وبناء القدرات الإنتاجية وتنويعها وإعادة توجيها، وضمان استهداف الاستثمارات بشكل جيد من خلال تحديد الموردين الجدد واحتياجات الأسواق الناشئة والتغيرات في سلوك المستهلك. ونشر معلومات السوق من خلال أدوات مخصصة عبر الإنترنت / دون وجود إنترنت (مثل جلسات المعلومات المخصصة، واجتماعات فريق الخبراء، والمراصد عبر الإنترنت[١٦]). أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI والمؤسسات التابعة لها، غرفة الصناعات الغذائية CFI، وجمعيات المصدرين
	٣. **خارطة طريق التصنيع المحلي**: تقييم القدرات الحالية بالنسبة للتصنيع المحلي للمدخلات عالية الجودة في مصر، والجدوى التكنولوجية الاقتصادية للتصنيع المحلي مقارنة بالواردات، والقدرة التنافسية لمصر، والفجوات التنظيمية، ومعوقات التمويل، فضلاً عن الأسواق والاتجاهات الرئيسية المستهدفة. وبناءً عليه، وضع خطة لتطوير القدرات من أجل التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، والإنتاجية والقدرة التنافسية بالنسبة للقطاع على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتعزيز الفرص الاستثمارية ذات الصلة. أصحاب المصلحة المقترحون: جميع أصحاب المصلحة المعنين تحت قيادة وزارة التجارة والصناعة MoTI
	٤. **قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشراء التوريدات بشكل مشترك**: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات فيما يتعلق بسلسلة الإمداد بشكل رئيسي ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المدخلات أو إلى قيام الموردين الدوليين بإعطاء الأولوية للعملاء الذين يمكنهم شراء كميات أكبر. ومن ثم، ينبغي أن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم ومحاولة توحيد قواها لضمان الحصول على التوريدات التي تتعلق بالمدخلات الهامة. ويمكن تنظيم ذلك من خلال اتحاد الصناعات المصرية FEI. أصحاب المصلحة المقترحون: غرفة الصناعات الغذائية CFI؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة

[١٥] الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، التابعة لوزارة التجارة والصناعة، هي السلطة المختصة الوحيدة المنوط بها جميع الأمور المتعلقة بالمعايير ومراقبة الجودة والمقاييس، بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الدولية والإقليمية إلى جانب حماية المستهلك والبيئة. (مركز التجارة الدولية، ٢٠١٧؛ https://www.iso.org/member/1700.html)

[١٦] على سبيل المثال، أنشأت مفوضية الاتحاد الأوروبي مراصد سوق قطاعية فرعية (للفواكه والخضروات والمحاصيل واللحوم والحليب والنبيذ والسكر). وتشتمل مراصد السوق على لوحة اقتصادية وموقع إلكتروني مخصص يحتوي على مجموعة كبيرة من بيانات ومعلومات السوق التي يتم تحديثها بانتظام. والمجلس الاقتصادي، المكون من رابطات الصناعة، هو رسميًا مجموعة خبراء تابعة للمفوضية تهدف إلى تقديم المشورة بشأن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تطورات السوق، وتوفير معلومات عن السوق وتقييم الوضع الحالي للسوق. وتشمل البيانات والمعلومات المنشورة: الأسعار الشهرية، وحجم الإنتاج السنوي، وأحداث الطقس المتطرفة، والمخزون، وحجم الصادرات / الواردات السنوي ، والشركاء التجاريين الذين تم الإبلاغ عنهم بشكل منفصل من أجل المنتجات الطازجة والمصنعة ، والاستهلاك السنوي ، وميزان العرض / الطلب السنوي ، وكبار المصدرين / المستوردين في العالم حسب القيمة والحجم ومتوسط النمو ، والاستهلاك العالمي ؛ وكذلك جدول أعمال وتقارير ومواد اجتماعات فريق الخبراء.

	٥. **تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقليص وقت التجارة**: تقليل وقت تخليص الواردات في الموانئ والمطارات عن طريق تبسيط وتحسين جودة وأداء إجراءات الفحص والرقابة على الواردات من خلال تقييم المخاطر بشكل أفضل. وهذا يسمح بتركيز الرقابة الجمركية، وضوابط الرقابة الحدودية الأخرى ذات الصلة بقدر الإمكان، على الشحنات (الإرساليات) عالية المخاطر والإسراع بالإفراج عن الشحنات (الإرساليات) منخفضة المخاطر. ويتم بالفعل بذل الجهود بشكل ملحوظ في هذا الاتجاه من قبل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، والتي قامت مؤخراً بوضع نظام لمراقبة الأغذية المستوردة على أساس المخاطر. ولتحقيق مزيد من التحسن والتطوير، يجب تعزيز قدرات الفحص والتفتيش (من حيث الموارد البشرية وقدراتها)، وتطوير قواعد بيانات الاستيراد، وتعزيز التنسيق بين الوكالات والهيئات ذات الصلة (مثل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، والإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ والسلطات الجمركية). أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، والإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ والسلطات الجمركية

٣-٢-٢ الطلب

نوع المعوقات	التدخل الموصى به
انخفاض طفيف في صادرات المنتجات الغذائية الطازجة والمصنعة خلال الربع الأول	٦. **تحسين سلامة الصادرات وتقليص وقت التجارة**: في نفس سياق الجهود المذكورة أعلاه من أجل تعزيز نظام مراقبة الأغذية المستوردة، يجب تبسيط وتحسين جودة وأداء إجراءات الرقابة والفحص على الصادرات من خلال تقييم المخاطر بشكل أفضل. ويجب تحسين سلامة الصادرات الزراعية والغذائية (خاصة فيما يتعلق بأضرار متبقيات مبيدات الآفات) لاستيفاء متطلبات واشتراطات الصحة والصحة النباتية للشركاء التجاريين، وتسهيل إجراءات الفحص ورفع الحظر (دول الخليج والاتحاد الأوروبي). ويتم بالفعل بذل الجهود بشكل ملحوظ في هذا الاتجاه من قبل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، من خلال إعداد "القائمة البيضاء" (بناء على طلب المملكة العربية السعودية) فضلاً عن الإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية AEC وخاصة بعد القرار الوزاري رقم ٢٠١٧/٦٧٠ بشأن فحص الصادرات ورصدها. ولتحقيق مزيد من التحسن والتطوير، يجب تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع لدمج الموارد (البشرية، والتكنولوجيا، والعمليات) وتعزيز قدرات الفحص والتفتيش (ويتضمن ذلك: التعاقد مع طرف ثالث) ورقمنة شهادات الصحة النباتية (من خلال تطوير شهادات الصحة النباتية الإلكترونية، ePhyto). أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، والإدارة المركزية للحجر الزراعي CAPQ والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية AEC
انخفاض الطلب على المواد الغذائية من قبل قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي	٧. **تحسين سلامة الإنتاج المحلي**: (بالإضافة إلى رقم ١ أعلاه فيما يتعلق بجودة المنتجات الغذائية) فرض ممارسات سلامة الغذاء في جميع مراحل سلسلة الإمداد من خلال زيادة الوعي بين متداولي الأغذية والمصنعين والعاملين. وفرض تطبيق "القائمة البيضاء" في السوق المحلية. وتقديم الدعم الفني والحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق التدابير التصحيحية للامتثال لمتطلبات السلامة الخاصة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA كوسيلة لتعزيز سلامة الغذاء فضلاً عن قدرتها التنافسية. وتنفيذ عمليات التتبع بشكل فعال لتوفير المعلومات الأساسية عن المنتجات الغذائية (المنشأ، وطريقة المعالجة والتصنيع، والمكونات) لتقليل مخاطر الصحة العامة. وتطبيق نظام الفحص والرقابة المبني على المخاطر للسوق المحلي. أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، وغرفة الصناعات الغذائية **CFI**،
	٨. **الحصول على البيانات والمعلومات والتحليلات الخاصة بالسوق:** انظر # ٢ أعلاه.
	٩. **تعزيز العلامة التجارية للمنتجات الغذائية الزراعية المصرية:** تطوير وتعزيز العلامة التجارية للمنتجات الغذائية المصرية لرفع مكانتها في الأسواق الدولية، وتعزيز النظرة والانطباع تجاه النظم الغذائية المصرية، وتعزيز وضع المنتجات الزراعية الغذائية في مصر بأنها آمنة، والترويج لمصر كوجهة للاستثمار أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI وجمعيات المصدرين
عدم ملاءمة البنية التحتية والخدمات اللوجستية	١٠. **تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية:** تحديد وتقييم مرافق التخزين العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للتبريد المتاحة التي يمكن استخدامها للتخزين في حالة الطوارئ. وتحسين ممارسات تداول الأغذية بعد الحصاد من خلال الوصول إلى مرافق المناولة والتداول والتعبئة منخفضة التكلفة. وتعزيز الاستثمار في مرافق التخزين البارد بما في ذلك المرافق منخفضة التكلفة. وتعد هذه من المشكلات الكبيرة في صعيد مصر بصفة خاصة، لذلك يجب إعطاء الأولوية لهذه المنطقة.

	تعزيز البنية التحتية لسوق الجملة وبناء قدرات العاملين والتجار في أسواق الجملة لتلبية متطلبات النظافة الصحية ولوائح سلامة الغذاء وتطوير نظام التتبع. وفيما يتعلق بالنقل، يجب السماح بحركة العمال الموسميين والقائمين على تشغيل خدمات النقل (مثل سائقي الشاحنات) عبر الحدود، شريطة اتخاذ التدابير الملائمة للفحص الصحي والاختبار وحماية السلامة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٠ ب). كما يجب تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والحكومة والسلطات الجمركية لتبسيط العمليات وضمان سير النشاط بسلاسة (الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠٢٠). ويجب تعزيز التنظيم بين مقدمي خدمات النقل. وقد أثبت إعادة تشغيل الممر السريع الذي تم قبل ٣ سنوات في مينائي الإسكندرية والدخيلة بدعم من منظمة اليونيدو[١٧] فعاليته فيما يتعلق بتقليل وقت الدخول إلى الميناء وبالتالي الحفاظ على جودة المحاصيل. ويوصى بإجراء تقييم لتحديد الحاجة إلى ممر سريع في الموانئ الأخرى. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التموين والتجارة الداخلية، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ووزارة النقل ، والهيئات التمثيلية

٣-٢-٣ القوى العاملة

نوع المعوقات	التدخل الموصى به
عدم توافر القوى العاملة المؤهلة على المستوى المحلي	١١. **التوجيه المهني وتنمية / ترقية المهارات:** بالشراكة مع القطاع الخاص، يجب زيادة وعي الطلاب والخريجين الشباب حول آفاق العمل في قطاع الأغذية الزراعية وكذلك الوظائف والكفاءات والمهارات المطلوبة من قبل القطاع الخاص. ويجب إعداد دورات تدريبية بالتعاون مع القطاع الخاص لتزويد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً بالمهارات والكفاءات المطلوبة من قبل القطاع الخاص (لمديري الإنتاج والمشرفين والفنيين) والتي لا يقدمها نظام التعليم بشكل كافٍ وملائم (مثل المهارات والكفاءات المتعلقة بسلامة الغذاء والنظافة الصحية، وضمان الجودة ، والتسويق المحلي والمبيعات ، والتسويق الدولي ، وإدارة قنوات التوزيع الدولية ، والتعبئة والتغليف، والبحث والتطوير ؛ والمهن مثل المهندسين وعلماء الغذاء والفنيين بما في ذلك العمالة الفنية بالمعامل والمختبرات)، ومسؤولي ضمان الجودة والسلامة) وذلك لزيادة كفاءة الإنتاج والاستعداد لإعادة هيكلة السوق. ويجب إشراك القطاع الخاص في إعداد وتطوير المناهج، وتدريب المعلمين / المدربين، وتقديم دورات تدريبية للمستفيدين النهائيين تشمل التعلم القائم على احتياجات العمل (الدورات التدريبية والتدريب الداخلي للطلاب بواسطة القطاع الخاص). أصحاب المصلحة المقترحون: المدارس الثانوية الفنية؛ الجامعات. مقدمو التدريب (القطاع العام / القطاع الخاص)
	١٢. **التدريب ومنح الشهادات لموظفي الأغذية بشأن سلامة الغذاء:** إعداد التدريب الأساسي الإلزامي على سلامة الغذاء، ونظام منح الشهادات ذات الصلة، للحصول على ترخيص لموظفي الأغذية، وهذا يعني أن أي شخص يعمل في مجال الأغذية، بما في ذلك المناولة والمعالجة والتصنيع والتوزيع. ويجب إعداد وتطوير مناهج متعددة للمهن المختلفة (الجهود المستمرة من قبل الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA بناءً على الممارسات الجيدة من قبل الإمارات العربية المتحدة) أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA

[١٧] تم تنفيذ مبادرة التجارة الخضراء (GTI) من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبتمويل من برنامج مبادلة الديون الإيطالية المصرية. وكان الهدف الرئيسي هو زيادة مستويات التجارة من خلال تعزيز صادرات المنتجات الزراعية المصرية عالية الجودة إلى الاتحاد الأوروبي، عبر إيطاليا.

٣-٢-٤ الإنتاج

نوع المعوقات	التدخل الموصى به
انخفاض الطاقة الإنتاجية بالمصانع	١٣. **الدعم المالي:** توسيع الإجراءات المالية المعتمدة لتمويل رأس المال العامل (مثل مبادرة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA) لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تغطية التكاليف التشغيلية وكذلك التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة مدعومة. انظر أيضًا # ٢٨ إلى ٣٢ أدناه. أصحاب المصلحة المقترحون: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA، المؤسسات المالية الدولية (IFIs) / البنوك القومية.
انخفاض المبيعات والإيرادات	١٤. **خارطة طريق التصنيع المحلي: انظر** # ٣ أعلاه.
صعوبة الحفاظ على تكاليف العمالة والمدخلات	١٥. **التخطيط الاستراتيجي وتحسين العمليات**: تقديم الدعم الفني المخصص للقطاع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لإعداد خطط النمو الاستراتيجية (بما في ذلك التخطيط التعاوني والتنبؤ والحصول على المنتج على أساس متكرر لدعم الحاجة المتوقعة [١٨] لتعزيز تخطيط سلسلة الإمداد - انظر أيضًا # ٤ أعلاه) والعمل على تحسين الإنتاج من حيث إعادة هندسة العمليات، وتحسين الموارد، والتوثيق ورقمنة العمليات للسماح للشركات بخفض التكاليف دون الحاجة إلى التنازل عن الجودة أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA
ضعف القدرات الإدارية والافتقار إلى إجراءات التشغيل القياسية SOPs	١٦. **القدرات الإدارية وإدارة المخاطر والاستعداد لحالات الطوارئ**: تقديم الدعم الفني الخاص بالقطاع لتعزيز القدرات الإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مثل الأيزو ٩٠٠٠١ ISO 90001)، وإدارة المخاطر (بما في ذلك المالية، والإنتاج، ونظم المعلومات، وسلسلة الإمداد، والسوق، والوباء الصحي ، وتغير المناخ ذات الصلة وغيرها من المخاطر الخاصة بالشركة) ، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها من خلال نهج منتظم (مثل التأكد من وجود سعة تخزين ملائمة). وتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن التطبيق العملي لمعايير الجودة الخاصة بإدارة المخاطر في إنتاج الغذاء (مثل الايزو ISO 22000)١٩ والشهادات ذات الصلة (انظر أيضًا رقم ١ أعلاه). أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة (الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS))؛ الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA
ارتفاع مستوى الخسائر والهدر في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية	١٧. **إرشادات بشأن استئناف الأعمال وإجراءات التشغيل القياسية SOPs:** توفير التوجيه بشأن استئناف الأعمال وتطوير إجراءات التشغيل القياسية (SOPs)، بما في ذلك صحة العمال وسلامتهم وهو أمر بالغ الأهمية لضمان التوريد الآمن والمستمر للغذاء. ويجب أن تغطي إجراءات التشغيل القياسية ما يلي: بروتوكول التحكم بالوصول (للعمال والزوار) مثل فحص درجة الحرارة، وغسل اليدين بصفة متكررة ومراعاة القواعد الصحية بشكل صارم، والتباعد الاجتماعي خاصة في المناطق عالية الخطورة حيث يتم تداول الطعام، وملاءمة المعدات، وتحسين ترشيح الهواء (على سبيل المثال فلتر هواء لامتصاص الجسيمات عالي الكفاءة) والتنظيف والصيانة والتخلص من المخلفات لتجنب الإصابة. ويجب زيادة وعي الموظفين حول الممارسات المطلوبة. وتم اتخاذ خطوات جيدة في هذا الصدد متمثلة في تلك التي اتخذتها الهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA) بالفعل من خلال وضع مبادئ توجيهية لرفع الوعي لدى متداولي الأغذية والمصنعين والعاملين حول كوفيد ١٩ (المخاطر والممارسات الموصى بها) وغرفة الصناعات الغذائية **CFI**، من خلال وضع البروتوكولات الموصى بها للحد من التلوث الميكروبيولوجي في مرافق الغذاء. ويوصى بنشر المبادئ التوجيهية على نطاق واسع إلى جانب إعداد المواد والأدوات الملائمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI والهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA وغرفة الصناعات الغذائية CFI
ارتفاع استهلاك المياه والطاقة، وانبعاثات غازات الدفيئة	

[١٨] إحدى منهجيات الأعمال، تتعلق بتحسين تخطيط سلسلة الإمداد ومشاركة المعلومات لضمان تلبية طلب العملاء مع تقليل التكاليف والاستخدام الأمثل للمخزون والخدمات اللوجستية.

[١٩] تتناول الأيزو ٢٢٠٠٠ ISO 22000 إدارة سلامة الغذاء من خلال توفير الخطوط الإرشادية وأفضل الممارسات لإدارة المخاطر في جميع مجالات إنتاج الغذاء. وهي تحدد الخطوات التي يجب على المنظمة اتخاذها لإثبات قدرتها على التحكم في مخاطر سلامة الغذاء والتأكد من أن الغذاء آمن للاستهلاك البشري (الأيزو ISO، ٢٠١٧).

	١٨. **تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وإدارة الموارد**: توفير الدعم الفني الخاص بالقطاع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حول كيفية تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمواد الخام والمياه في مجال الزراعة (مثل أنظمة الري الموفرة للمياه والطاقة، والزراعة الحافظة للموارد ، والزراعة البيئية الخاضعة للرقابة، والتخزين البارد الموفر للطاقة وإنتاج الغاز الحيوي وإنتاج السماد العضوي) وإنتاج المواد الغذائية (على سبيل المثال من خلال مجموعة من الأدوات للإنتاج المستدام ، مثل تقييم كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف ، ومحاسبة تكاليف تدفق المواد ، وأنظمة إدارة البيئة والطاقة) ، وكذلك زيادة قيمة المخلفات الزراعية والصناعية الزراعية غير المستغلة كلياً أو جزئيا. وتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن تطبيقات الطاقة المتجددة المناسبة في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية (على سبيل المثال من أجل الري بالمياه، واستخدام الحرارة الناتجة عن العمليات الصناعية). وتعزيز تعميم الحلول التي يمكن توحيدها بسهولة عبر القطاع. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI
	١٩. **تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية:** انظر # ١٠ أعلاه. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التموين والتجارة الداخلية، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، NFSA وزارة النقل، والهيئات التمثيلية
	٢٠. **استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتقليل الخسائر وتحسين الإنتاجية والسلامة في جميع مراحل سلاسل القيمة الغذائية:** استكشاف واستغلال إمكانات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتقليل الخسائر وتحسين الإنتاجية والسلامة في جميع مراحل سلاسل القيمة الغذائية[٢٠] أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI
سلامة الغذاء	٢١. **تحسين سلامة الإنتاج المحلي:** انظر # ٧ أعلاه. أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، غرفة الصناعات الغذائية CFI
الفجوات والثغرات في القوانين والتشريعات	٢٢. **تحديد الثغرات والفجوات في الإطار التشريعي والتنظيمي** المتعلق بإنتاج الأغذية، مثل: إصدار قانون الغذاء (الذي ينبغي ان يتضمن نظامًا للتتبع لتعزيز تتبع تداول وتوريد الأغذية) وإنفاذ قانون حقوق الملكية الفكرية. ووضع توصيات لسد الثغرات والفجوات التي تم تحديدها أصحاب المصلحة المقترحون: غرفة الصناعات الغذائية **CFI**، جمعيات المصدرين
ضعف القدرة المؤسسية لتوفير المعرفة والخدمات المطورة	٢٣. **تعزيز المعرفة والقدرات المؤسسية**: تلعب الهيئات التمثيلية للصناعة ومنظمات دعم الأعمال دوراً حاسماً في مساندة ودعم تعافي الأعمال؛ إلا أن الموارد والقدرات المحدودة تتسبب في عرقلة إمكاناتها فيما يتعلق بتعزيز نمو القطاع. ويعد من الأهمية بمكان تعزيز المعرفة والقدرات للهيئات التمثيلية للصناعة ومنظمات دعم الأعمال حول معلومات السوق وكذلك بشأن سلامة الغذاء لتكون قادرة على توفير المعرفة والخدمات المطورة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI، غرفة الصناعات الغذائية **CFI**، جمعيات المصدرين؛ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA
	٢٤. **المبادرات الرقمية:** تشجيع التحول من العمليات اليدوية إلى العمليات الآلية لتحديث عمليات التجارة والأعمال وخفض التكاليف (مثل الخدمات المتعلقة بعمليات التسويق والتصدير، والتتبع، وعروض الأسعار الإلكترونية، وسندات الشحن الإلكترونية، الذمم المدينة / الدائنة الإلكترونية) (الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠٢٠) أصحاب المصلحة المقترحون: الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA، غرفة الصناعات الغذائية **CFI**، جمعيات المصدرين؛ الوزارات المختصة
	٢٥. **البحث والتطوير:** تعزيز خدمات البحث والتطوير التي تقدمها مراكز التكنولوجيا والجامعات والمعاهد البحثية، ولا سيما التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي عادة لا يمكنها تحمل تكاليف البحث والتطوير الخاصة بها اللازمة للتوسع والنمو. أصحاب المصلحة المقترحون: وزارة التجارة والصناعة MoTI، غرفة الصناعات الغذائية **CFI**، والجامعات والمعاهد البحثية

[٢٠] تشمل الأمثلة: الروبوتات والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل (بلوك تشين blockchain) وتحليلات البيانات لتسجيل البيانات الزراعية الخاصة بالمحاصيل والتربة والبيئة لتحسين تطبيقات المدخلات (مثل الأسمدة والمواد الكيميائية والري) وشفافية وتتبع سلسلة إمداد وتوريد الأغذية والطباعة ثلاثية الأبعاد لتغليف المواد الغذائية ، و"التغليف الذكي" (القادر على نقل المعلومات عن الأغذية الموجود داخل العبوات) ، وتكنولوجيا أجهزة استشعار الأغذية لتحديد نضارة العناصر الفردية وقابليتها للتلف ، بالإضافة إلى فحص مسببات الأمراض ، وتحسين الخدمات اللوجستية الواردة والصادرة للمصانع ، وتحسين التخزين والتشغيل الآلي للمستودعات .

٣-٢-٥ التمويل

نوع المعوقات	التدخل الموصى به
غياب المرونة في شروط الإقراض والسداد محدودية الخبرات المتخصصة في المؤسسات المالية والنظر الى قطاع الأغذية الزراعية باعتباره عالي المخاطر	٢٦. **المنتجات والخدمات المالية المخصصة**: تعزيز قدرات المؤسسات المالية (البنوك، والمؤسسات المالية متناهية الصغر، والتأجير، والتخصيم، والتأمين، والتأمين متناهي الصغر) لفحص وتقييم الاستثمارات في مجال الأغذية الزراعية، وتضمين اعتبارات الاستدامة في عملية صنع القرارات المالية، وتطوير المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات والسمات الخاصة للمنتجين الزراعيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية. ومن الأمثلة على ذلك: تمويل سلسلة القيمة؛[٢١] التسهيلات الائتمانية التي تضم شروط أفضل فيما يتعلق بالتاريخ الائتماني والضمانات ، أو جداول سداد مواتية تتناسب مع دورات التحويل النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية ؛ والتسهيلات الائتمانية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تبني ممارسات كفاءة الطاقة والموارد والاستثمار في تطبيقات الطاقة المتجددة (التمويل القائم على التكنولوجيا) ؛ التسهيلات الائتمانية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الامتثال لمتطلبات الهيئة القومية لسلامة الغذاء NFSA. أصحاب المصلحة المقترحون: المؤسسات المالية الدولية IFIs / البنوك القومية؛ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA،
	٢٧. **الخبرات المتخصصة في المؤسسات المالية**: تطوير / تعزيز الخبرة المتخصصة في المؤسسات المالية لضمان توافق المنتجات / الخدمات مع السمات الخاصة للقطاع (مثل دورات الإنتاج الموسمية وخصائص التدفق النقدي وخصائص التخزين والإنتاج والحساسية تجاه مشكلات المناخ وغيرها من المخاطر الخارجية) (البوصلة المالية Fi-compass، ٢٠٢٠) وإعداد أدوات تمويل مبتكرة على النحو الموصوف أعلاه. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى تحسين إدراك المخاطر من قبل المؤسسات المالية. أصحاب المصلحة المقترحون: المؤسسات المالية الدولية IFIs وبرامج الدعم الفني للأمم المتحدة
	٢٨. **التوفيق بين الأعمال**: تعزيز وعي المؤسسات المالية ومعرفتها باحتياجات وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية والمنتجين الزراعيين وكذلك قدراتهم على الوصول إلى العملاء المحتملين في المناطق النائية أصحاب المصلحة المقترحون: المؤسسات المالية الدولية IFIs وبرامج الدعم الفني للأمم المتحدة
عدم كفاية المعلومات والمعرفة حول التمويل ونقص خطط العمل / أنظمة المحاسبة الملائمة.	٢٩. **تحسين أهلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي**: توفير الخدمات غير المالية لتحسين أهلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي من خلال الدعم الفني المخصص للقطاع لدعم لتعزيز المهارات المالية والإدارية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية أصحاب المصلحة المقترحون: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA
	٣٠. **التوفيق بين الأعمال** تعزيز وعي ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية بالمنتجات والخدمات المالية المتاحة والشروط ذات الصلة أصحاب المصلحة المقترحون: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA

[٢١] يشير مصطلح "تمويل سلسلة القيمة" إلى الخدمات المالية والمنتجات وخدمات الدعم التي تتدفق إلى و / أو من خلال سلسلة القيمة لتلبية احتياجات وقيود المشاركين في تلك السلسلة، سواء كان ذلك للحصول على تمويل أو لتأمين المبيعات أو شراء المنتجات، أو تقليل المخاطر و / أو تحسين الكفاءة داخل السلسلة. ويمكنه تحسين الجودة والكفاءة في تمويل السلاسل الزراعية من خلال: تحديد التمويل اللازم لتعزيز السلسلة؛ تكييف المنتجات المالية لتناسب احتياجات المشاركين في السلسلة؛ خفض تكاليف المعاملات المالية من خلال الخصم المباشر لمدفوعات القروض وقت بيع المنتج؛ واستخدام روابط سلسلة القيمة ومعرفة السلسلة للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها السلسلة وشركائها ". (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، ٢٠١٢).

المراجع

الغرفة التجارية الأمريكية (٢٠٢٠). ورقة بحثية: تأثيرات كوفيد -١٩ على قطاع النقل في مصر. رابط الموقع:
https://www.amcham.org.eg/information-resources/covid-19-response/covid-19-impacts-on-egypts-transportation-sector

الاتحاد الأوروبي (٢٠١٩). دليل دخول سوق الأغذية والمشروبات: مصر: دليل عملي للسوق في مصر للمنتجات الغذائية الزراعية الأوروبية والمنتجات ذات المؤشرات الجغرافية. رابط الموقع: https://ec.europa.eu/chafea/agri/sites/chafea/files/handbook-egypt-2019_en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٠ أ). كوفيد ١٩ ومخاطر سلاسل الإمداد الغذائي: كيف تكون الاستجابة؟ رابط الموقع:
http://www.fao.org/3/ca8388en/CA8388EN.pdf

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٠ ب). الاستجابة لتأثير تفشي كوفيد ١٩ على سلاسل القيمة الغذائية من خلال الخدمات اللوجستية الفعالة. رابط الموقع:
http://www.fao.org/3/ca8466en/CA8466EN.pdf

اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية FICCI، (٢٠١٠). معوقات التصنيع الغذائي في الهند.

البوصلة المالية Fi-compass، (٢٠٢٠). الاحتياجات المالية في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في إيطاليا. تقرير الدراسة. ٨٨ صفحة. متاح على الرابط: https://www.fi-compass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Italy.pdf

المبادرة العالمية للشبكات الأكاديمية GIAN – التقرير رقم: ١٩٠١٠ (٢٠١٩). مصر ، إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء. رابط الموقع:
https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/report/downloadreportbyfilename?filename=Grain%20and%20Feed%20Annual_Cairo_Egypt_3-14-2019.pdf

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠١٢). تمويل سلسلة القيمة الزراعية - الاستراتيجية والتصميم. ورقة فنية. يونيو ٢٠١٢.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI (٢٠١٨). ندوة مصر: النهوض بالنظام الغذائي من أجل النمو وخلق فرص العمل والتغذية الأفضل في مصر. رابط الموقع: https://egyptssp.ifpri.info/2018/12/20/ifpri-egypt-seminar-advancing-the-food-system-for-growth-job-creation-and-better-nutrition-in-egypt/

منظمة العمل الدولية (٢٠١٥). مهارات التجارة والتنويع الاقتصادي (STED) في مصر: حالة قطاع التصنيع الغذائي. علي عبد الله، وفيكتوريا دونالوج، وكون جريج ، وكريستين هوفمان ، وبولورما تومورشودور كلوك ؛ مكتب منظمة العمل الدولية - جنيف ، منظمة العمل الدولية ؛ يونيو ٢٠١٥.

منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠). موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية. كوفيد ١٩ وتأثيره على الزراعة والأمن الغذائي. أبريل ٢٠٢٠.

صندوق النقد الدولي (٢٠٢٠). أزمة لا مثيل لها، تعافي غير مؤكد. تحديث آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook. يونيو ٢٠٢٠.

(الأيزو ISO، ٢٠١٧). الأيزو والغذاء. عندما يتفق العالم، يتم تحقيق الكثير من الإنجازات. رابط الموقع:
https://www.iso.org/publication/PUB100297.html

مركز التجارة الدولية (٢٠١٧). إدارة الجودة في مصر. دليل الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جنيف ، سويسرا / القاهرة ، مصر ، ٢٠١٧. رابط الموقع:
https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/30_egypt_EQM_Egypt%20Directory2017_A5%20low-res%20with%20cover.pdf

KPMG (٢٠٢٠). تأثير فيروس كورونا-كوفيد -١٩-على-قطاع الأعمال الزراعية-الغذائية. رابط الموقع:
https://home.kpmg/au/en/home/insights/2020/03/coronavirus-covid-19-impact-on-food-agribusiness-sector.html

ذي الإيكونوميست (The Economist) (٢٠٢٠)

منظمة اليونيدو (٢٠٢٠ أ). إدارة كوفيد -١٩: لماذا قد تنسحب البلدان الفقيرة من التصنيع. يونيو ٢٠٢٠. رابط الموقع:
https://www.unido.org/stories/managing-covid-19-why-poorer-countries-may-drop-out-industrialization

منظمة اليونيدو (٢٠٢٠ ب). الاستجابة للأزمة. بناء مستقبل أفضل. أبريل ٢٠٢٠.

منظمة اليونيدو (٢٠٢٠ ج). ورقة عمل. الصناعة في مصر: التحول الناجم عن كوفيد ١٩. مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية للعمليات الصناعية في مصر SHIP الخاص بمنظمة اليونيدو، مايو ٢٠٢٠

منظمة اليونيدو (٢٠٢٠ د). الإنتاج الصناعي العالمي. إحصائيات الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

الأمين العام للأمم المتحدة UNSG (٢٠٢٠). ورقة السياسات. تأثير كوفيد -١٩ على الأمن الغذائي والتغذية. يونيو ٢٠٢٠.